

الشيها والردود



الموقع الإلكتروني لكتبة المنصور الهاشمي الحراسي حفظه الله تعالى

الموضوع:

١. العقائد؛ معرفة الإيمان والكفر؛ ما يتعلّق بالأديان والمذاهب والفرق
٢. المقدمات؛ الحجّة؛ خليفة الله؛ الروايات الواردة عن خلفاء الله (الأحاد والمتواتر)

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٤٣٦/٣/٣٠

الكاتب: مرنضى سوري

الانتقاد

قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم: «ستفترق أمتي من بعدي على ثلاث وسبعين فرقة كلّها في النار إلا واحدة». فكيف يدّعي المنصور الهاشمي الخراساني أنّ الفرق كلّها خاطئة إلا واحدة وهي ما جاء به الآن وسمّاه الإسلام الحنيف؟! ألم يكن هناك فرقة ناجية قبل مجيئه؟!

التاريخ: ١٤٣٦/٣/٣٠

المراجعة

الخبر المنسوب إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في ظهور ٧٣ فرقة بعده إحداها «ناجية» وسائرهما أهل النار، هو خبر واحد وغير يقيني، وقد بين المنصور الهاشمي الخراساني بالتفصيل عدم حجّة مثل هذه الأخبار في مباحث من كتابه مثل مبحث «رواج التزعة الحديثية». بغض النظر عن حقيقة أنّ أكثر أسانيد هذا الحديث ضعيفة في رأي أهل الحديث، وأنّ ذيله المشهور الذي يقول أنّ الفرقة الناجية هي الجماعة وأنّ الجماعة هي ما كان عليه النبيّ وأصحابه، لا يمكن الإلتزام به، نظرًا للاختلاف الشديد في أقوال وأفعال أصحاب النبيّ، بل يشم منها رائحة الوضع. بالإضافة إلى أنّ صدره لا يتوافق مع الواقع المحسوس والخارجي؛ لأنّ ظهور ٧٣ فرقة بين المسلمين بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم ليس ثابتًا، بل لعلّ الثابت خلافه؛ بالنظر إلى أنّ فرق المسلمين المذكورة في كتب الملل والنحل هي أكثر أو أقلّ بكثير من هذا العدد، وحذف بعضها وإضافة بعضها لانطباقها على هذا العدد ليس ممكنًا إلا بتكلف كثير، بل هو في الغالب ترجيح بلا مرجح. أمّا مضمون هذا الحديث، على افتراض صحّته، فلا يتعارض مع دعوة المنصور الهاشمي الخراساني؛ لأنّ دعوته ليست فرقة جديدة، بل دعوة للعودة إلى دين الحقّ الذي أرسل الله به محمّدًا صلى الله عليه وآله وسلّم وكان عليه أئمة أهل البيت وخوَصّ أصحابهم على مرّ القرون، وقد جاء المنصور

الهاشمي الخراساني مذكراً به، في حين أنَّ الكثير من الناس بسبب طول الفترة وكثرة ما أحاط بهم من البدع يحسبون أنه فرقة جديدة؛ كما أنَّهم سيحسبون ما سيحيي به المهدي عليه السلام بعد ظهوره ديناً جديداً، في حين أنه ليس ديناً جديداً، ولكنه هو الإسلام الأول الذي بدأ غريباً ثم عاد غريباً كما بدأ، وهذا ما أراد أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام بقوله: «يَقُومُ الْقَائِمُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ، وَكِتَابٍ جَدِيدٍ، وَقَضَاءٍ جَدِيدٍ، عَلَى الْعَرَبِ شَدِيدٍ»، وروى عبد الله بن عطاء المكي عن شيخ من الفقهاء -يعني جعفر بن محمد عليهما السلام- قال: سألته عن سيرة المهدي كيف سيرته؟ فقال: «يَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ كَمَا هَدَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَسْتَأْنِفُ الْإِسْلَامَ جَدِيداً».



التاريخ: ١٤٣٩/٤/٢١

الكاتب: سهيل ناظري

الانتقاد الفرعي ١

لقد ضعفت حديث افتراق الأمة إلى ٧٣ فرقة، في حين أنه ليس صحيحاً فحسب، بل متواتر أيضاً وثبت حقايق مذهب الشيعة وبطلان المذاهب الأخرى، ويدل على أن قاعدة المنصور الهاشمي الخراساني الذي يقول أنني لست شيعياً أو سنياً غير صحيحة؛ لأن أحد هذه المذاهب حق وفقاً لهذا الحديث وهو مذهب الشيعة والباقي هم أهل جهنم.

التاريخ: ١٤٣٩/٤/٢٧

مراجعة الانتقاد الفرعي ١

أيها الأخ الكريم!

الرجاء تجنب التسرع والبساطة واللامبالاة، والانتباه إلى النقاط التالية:

أولاً إننا لم نضعف جميع أسانيد هذا الحديث، بل قلنا بصراحة: «إن أكثر أسانيد هذا الحديث ضعيفة في رأي أهل الحديث»، وهذا يعني أن بعض أسانيد حديثه صحيحة في رأيهم، وإن كان فيهم من يضعف كلها، مثل ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) إذ قال في هذا الحديث: «لَا يَصِحُّ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟»^١، ومال إلى قوله ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) في منهاج السنة النبوية، وقال الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) «أَنَّ زِيَادَةَ كُلِّهَا فِي النَّارِ <

١ . الغيبة للنعماني، ص ٢٢٨

٢ . الغيبة للنعماني، ص ٢٣٦

٣ . الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ج ٣، ص ١٢٨

٤ . منهاج السنة النبوية لابن تيمية، ج ٥، ص ٢٤٩

لَمْ تَصَحَّ لَا مَرْفُوعَةً وَلَا مَوْقُوفَةً^١، ولا خلاف بينهم في أَنَّ أكثر أسانيدِهِ ضعيفة؛ لآثته على سبيل المثال، في أحد أسانيدِهِ ابن لهيعة وقد ضَعَفَ، وفي إسناده الآخر عباد بن يوسف الذي لم يرو عنه غير ابن ماجه ولم يرو عنه ابن ماجه غير هذا الحديث^٢، وفي إسناده الآخر عبد الرحمن بن زياد الأفرقي وفي إسناده الآخر كثير بن عبد الله المزني وهما متروكان؛ كما قال فيهما الحاكم النيسابوري: «لا تقوم بهما الحجة»^٣، وفي إسناده الآخر يزيد الرقاشي الذي ضَعَفَهُ الجمهور، وفي إسناده الآخر أبو معشر نجيح، وفي إسناده الآخر أبو غالب، وفي إسناده الآخر موسى بن عبيدة الربذي، وفي إسناده الآخر كثير بن مروان، وفي إسناده الآخر ليث بن أبي سليم، وفي إسناده الآخر عبد الحميد بن إبراهيم، وقد ضَعَفُوا جميعًا، وفي إسناده الآخر وليد بن مسلم وهو مدلس^٤، وفي إسناده الآخر قطن بن عبد الله وهو مجهول الحال^٥، وفي إسناده الآخر عقيل الجعدي وهو ضعيف جدًا ومنكر الحديث^٦، بل الحقُّ أَنَّهُ لا شيء من أسانيد هذا الحديث يخلو من مقال عند أهل الحديث غير الإسنادين المنتهيين إلى معاوية بن أبي سفيان وأبي هريرة^٧، بل ضَعَفَ بعضهم حديث معاوية أيضًا؛ لأنَّ مداره على أزهر بن أبي عبد الله، وهو ناصبي غالٍ، يسبُّ عليًّا، وقد طعن فيه أبو داود وذكره ابن الجارود في الضعفاء، وقد تفرَّد بهذا الحديث عن معاوية، وهذا يقضي بآثته منكر، وأحسن الأسانيد عندهم ما ينتهي إلى أبي هريرة، مع أَنَّ مدار ذلك على محمد بن عمرو الليثي وهو صدوق له أوهام، وقد تفرَّد بهذا الحديث عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولهذا تجنَّبَ مسلم تخريج حديثه هذا، مع أَنَّهُ أخرج له أحاديث أخرى في المتابعات^٨ ولكن الأكثر على ثبوت الحديث عن معاوية وأبي هريرة، فإن صحَّ ذلك فهنا إشكال آخر، وهو أَنَّ معاوية بن أبي سفيان لم يكن من عدول الصحابة، كما روي عن الشافعي أَنَّهُ أسرَّ إلى الربيع: «لَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُمْ: مُعَاوِيَةُ وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ وَالْمُعَبَّرَةُ وَزَيْادٌ»^٩، وكان أبو هريرة متهمًا في الحديث، كما قال له عمر: «لَتَتَرُكَنَّ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَوْ لَأُلْحِقَنَّكَ بِأَرْضِ دُوسٍ»^{١٠} وقال له عثمان: «مَا هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! لَقَدْ أَكْثَرْتَ! لَتَنْتَهَيْنَنَّ

١ . فتح القدير للشوكاني، ج ٢، ص ٢٩٤

٢ . مسند أحمد، ج ٣، ص ١٤٥

٣ . انظر: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٢.

٤ . المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ١، ص ١٢٨

٥ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي، ج ٦، ص ٢٢٦

٦ . نفس المصدر، ج ٧، ص ٢٥٨، ٢٥٩ و ٣٢٤

٧ . السنة لابن أبي عاصم، ص ٣٦

٨ . نفس المصدر، ص ٣٤

٩ . نفس المصدر، ص ٣٥

١٠ . سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٩٠

١١ . انظر: حديث الإفراق بين القبول والرد للحاكم المطبيري.

١٢ . المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء، ج ١، ص ١٨٦

١٣ . تاريخ أبي زرععة الدمشقي، ص ٥٤٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٤٣؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٢، ص ٦٠٠

٦٠١

أَوْ لَأَلْحَقَنَّكَ بِجِبَالِ دُوسٍ^١ وكان إبراهيم النخعي يقول: «كَانَ أَصْحَابُنَا يَدْعُونَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ» ويقول: «مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ بِكُلِّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ» ويقول: «كَانُوا يَرَوْنَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا»، وروى أبو أسامة عن الأعمش قال: «كَانَ إِبْرَاهِيمُ صَحِيحَ الْحَدِيثِ، فَكُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ الْحَدِيثَ أَتَيْتُهُ فَعَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، فَأَتَيْتُهُ يَوْمًا بِأَحَادِيثٍ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: دَغْنِي مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، إِنَّهُمْ كَانُوا يَتْرُكُونَ كَثِيرًا مِنْ أَحَادِيثِهِ»، وقد قال ما قاله إبراهيم طائفة من الكوفيين^٢، وكان أبو حنيفة يقول: «الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عُذُولٌ مَا عَدَا رِجَالًا، وَعَدَّ مِنْهُمْ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ^٣»، والحق أنَّ رواية معاوية وأبي هريرة لهذا الحديث مما يثير العجب، بل هي مريبة جدًا؛ لأنَّهما لم يكونا عاملين بمضمونه وفارقا جماعة المسلمين في زمن علي بن أبي طالب، ولذلك من المحتمل أنَّهما رويَا هذا الحديث بعد زمن علي بن أبي طالب حينما انتقل الحكم إليهما واجتمع الناس عليهما ليقولا أنَّ جماعتهما هي الفرقة الناجية وأنَّ الفرق المخالفة لهما أهل النار، وهذا احتمال قوي يسقط اعتبار روايتهما.

ثانيًا على الرغم من أنَّ عدالة الرواة ليست شرطًا في الحديث المتواتر، ولكنَّ الحقَّ أنَّه لا يمكن اعتبار هذا الحديث متواترًا؛ لأنَّه على الرغم من أنَّه قد روي بأسانيد يمكن النقاش فيها عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك وأبي أمامة وعوف بن مالك بالإضافة إلى معاوية وأبي هريرة، إلا أنَّه من المشبوه والمريب جدًا أنَّ جميعهم كانوا مشتركين في موالة معاوية ومعاداة علي بن أبي طالب؛ فإنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص لحق بمعاوية مع أبيه وقاد ميمنة جيشه في حرب صفين، وفي عهد معاوية كان لفترة حاكم الكوفة، وبعد وفاة أبيه تمَّ تعيينه من قبل معاوية لحكومة مصر، وكان سعد بن أبي وقاص من الذين لم يبايعوا علي بن أبي طالب وأبوا نصرته في حروبه، وكان أنس بن مالك أيضًا من زمريهم وبالإضافة إلى ذلك، أبى أن يشهد بصحة حديث غدير خم، ولذلك دعا عليه علي بن أبي طالب، وكان لأبي أمامة أيضًا علاقة حسنة مع الحكم الأمويين، ووفقًا للشواهد التاريخية امتنع عن مرافقة علي بن أبي طالب في صفين، وكان عوف بن مالك أيضًا من أهل الشام في عهد معاوية ومن أصحاب عمرو بن العاص ويزيد بن معاوية في حروب الإسكندرية والقسطنطينية، ويروي أحاديث في وجوب طاعة الأمراء. هؤلاء هم الرواة الرئيسيون لهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك يبدو محتملًا جدًا أنَّ روايته من قبلهم تمت في عهد معاوية وبدافع حمايته فقط؛ لأنَّ روايته من قبلهم في عهد علي بن أبي طالب كانت في تناقض مع نهجهم؛ كما روي عن يزيد الرقاشي أنَّه قال:

١ . المحدث الفاضل للرامهرمزي، ص ٥٥٤

٢ . انظر لأقواله هذه: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، ج ١، ص ٤٤٣؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٦٧، ص ٣٦٠؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٢، ص ٦٠٨؛ البداية والنهاية لابن كثير، ج ١١، ص ٣٧٧.

٣ . البداية والنهاية لابن كثير، ج ١١، ص ٣٧٨

٤ . شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٤، ص ٦٨

«قُلْتُ لِأَنْسٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! فَأَيَّنَ الْجَمَاعَةُ؟ قَالَ: مَعَ أَمْرَائِكُمْ مَعَ أَمْرَائِكُمْ». نعم، روي هذا الحديث عن علي بن أبي طالب أيضاً، ولكن بسند ضعيف جداً وبنص يزيد في وضوح صلته بأصحاب معاوية وأعداء علي بن أبي طالب؛ لأنه جاء فيه: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَالنَّصَارَى عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَأَنْتُمْ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَأَنْ مِنْ أَصْلَهَا وَأَخْبِثُهَا مَنْ يَتَشَبَّعُ أَوْ الشَّيْعَةُ؟». هذا يعني أنَّ هذا الحديث «حديث أموي» قد تمت روايته من قبل حزب معاوية بالدوافع السياسيّة، ولذلك لا يمكن اعتباره متواتراً؛ لأنَّ تعدّد رواة الحديث يؤدّي إلى يقين العقلاء بصدوره إذا لم يكن بعضهم تابعين لبعض في مجموعة مستفيدة؛ كما قال السيّد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني في هذا الصدد: «وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ قُرْنَاءَ بَعْضٍ فَيَتَّبِعُوهُمَا فِي رَوَايَتِهِمْ»^١، بل حدّر بشكل خاص من الأحاديث الأمويّة وقال: «إِنَّ مَوَالِيَّ بَنِي أُمَيَّةٍ قَدْ أَفْسَدُوا عَلَيْكُمْ الْحَدِيثَ، فَدَعُوهُ وَأَقْبِلُوا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَخَلِيفَتِهِ فِيكُمْ، فَإِنَّهُمَا يَهْدِيَانِيَكُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ! أَلَا إِنِّي لَا أَقُولُ لَكُمْ: <حَسْبُكُمْ كِتَابُ اللَّهِ> وَلَكِنْ أَقُولُ لَكُمْ: <حَسْبُكُمْ كِتَابُ اللَّهِ وَخَلِيفَتُهُ فِيكُمْ>». بالإضافة إلى أنَّ عدم تعارض الحديث مع القرآن والعقل شرط في إفادته اليقين، في حين أنَّ هذا الحديث يتعارض مع القرآن والعقل؛ بالنظر إلى أنّه يعتبر الفرقة الناجية «الجماعة» و«السواد الأعظم» و«أتباع النبي وأصحابه»، مع أنَّ القرآن يعتبر أكثر الناس خاطئين وينهى عن اتّباعهم ويقول: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾^٢ والعقل أيضاً لا يرى أيّ تلازم بين الجماعة والفرقة الناجية ولا بين النبي وأصحابه؛ كما لا يجد بين أصحاب النبي أيّ توافق ووحدة في رأي وعمل؛ بغض النظر عن حقيقة أنّه لا يستطيع مشاهدة ٧٣ فرقة في الأمة؛ لأنّه إذا كان المراد بالفرقة المذهب، فهناك مذاهب أقلّ بكثير من هذا العدد بين المسلمين، وإذا كان المراد بالفرقة المجموعة، فهناك مجاميع أكثر بكثير من هذا العدد بين المسلمين، ولذلك لا يستطيع أحد أن يعدّد ٧٣ فرقة فيهم، في حين أنَّ خبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أمر عيني وخارجي لا يمكن أن يكون مخالفاً للحسّ والوجدان، ولذلك لا يتحصّل اليقين بصدور هذا الحديث عنه. ليس من دون سبب أنَّ بعض أهل الحديث والحنفيّة أيضاً قد استشكلوا فيه^٣.

ثالثاً ليس لهذا الحديث على افتراض تواتره أيّ دلالة على «حقانيّة مذهب الشيعة وبطلان المذاهب الأخرى»، بل على العكس يدلّ على بطلان مذهب الشيعة وحقانيّة أهل السنّة والجماعة؛

١. مسند أبي يعلى، ج ٧، ص ١٥٦

٢. السنّة لابن أبي عاصم، ص ٤٦٧

٣. القول ١٣

٤. القول ٨، الفقرة ٣

٥. الأنعام/ ١١٦

٦. انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية، ج ٢، ص ١٠١ نقلاً عن ابن حزم وغيره؛ ظلال الجنة في تخريج السنّة للألباني، ص ٣٣ نقلاً عن بعض الحنفيّة.

لأن ما ورد من طريق العديد من الرواة هو أنّ «الجماعة» و«السواد الأعظم» و«أتباع النبي وأصحابه» هم أهل الجَنَّة وسائر المسلمين هم أهل النار، في حين أنّ الشيعة نظرًا لأقليتها الواضحة لم تكن قطّ مصداقًا للجماعة والسواد الأعظم، ونظرًا لعقيدتها حول أصحاب النبي لم تكن قطّ مدّعية لاتباعهم، ولذلك فإنّ تواتر هذا الحديث يعني أنّ أهل السنة والجماعة هم أهل الجَنَّة وأنّ أهل التشيع الذين افترقوا عن الجماعة والسواد الأعظم بشكل علنيّ وأقبلوا على التبرّي من أصحاب النبي بدلًا من اتّباعهم هم أهل النار. هذا هو السبب في أنّ رجالًا من أهل التشيع جهدوا أحيانًا في تأويل هذا الحديث وأحيانًا في تبديله، ليخلصوا أنفسهم من تحت شفرته؛ بأن ادّعوا أحيانًا أنّ المراد بأصحاب النبي أهل بيته، والمراد بالجماعة والسواد الأعظم أهل الحق وإن كانوا في الأقلّيّة؛ غافلين عن حقيقة أنّ إرادة أهل بيت النبي بأصحابه وإرادة أهل الحق بالجماعة هي إغراء بالجهل، ووضعوا أحيانًا شيعة أهل البيت وأتباعهم في مكان الجماعة والسواد الأعظم وأتباع أصحاب النبي؛ غافلين عن حقيقة أنّ روايتهم بهذا اللفظ ليست متواترة، بل هي خبر واحد ضعيف قد تمّ تلفيقه دون أدنى شكّ بعد رواج تلك الرواية المشهورة لأجل مقابلتها.

رابعًا صدر هذا الحديث -بغض النظر عن ذيله وبعض ألفاظه- إذا كان بمعنى وقوع اختلاف أكثر بين المسلمين وسعادة المهتدين منهم وخسارة الضالّين منهم بقدر هدايتهم وضلالهم، لا إشكال فيه ومن الممكن صدوره عن النبي، لكنّه لا يدلّ على أنّ قاعدة المنصور الهاشمي الخراساني غير صحيحة؛ لأنّه لا يقول أنّه ليس شيعيًا بمعنى من يتّبع أهل بيت النبي أو سنّيًا بمعنى من يتّبع سنّة النبي، بل يقول أنّه ليس شيعيًا أو سنّيًا بالمعنى الشائع، وبينهما فرق كبير؛ لأنّ الشيعي بالمعنى الشائع لا يتّبع أهل بيت النبي في كثير من عقائده وأعماله وقد ابتعد عن عقائدهم وأعمالهم؛ كما أنّ السنّي بالمعنى الشائع لا يتّبع سنّة النبي في كثير من عقائده وأعماله وقد ابتعد عن عقائده وأعماله، في حين أنّ المنصور الهاشمي الخراساني يتّبع عقائد وأعمال النبي وأهل بيته في جميع عقائده وأعماله دون تقيّد وتعصّب لمذهب معيّن، ولذلك لا يعتبر شيعيًا أو سنّيًا بالمعنى الشائع. ليس هناك شكّ في أنّ الفرقة الناجية هي رجال أمثاله يتّبعون عقائد وأعمال النبي وأهل بيته في جميع عقائدهم وأعمالهم وإن خالفت عقائد وأعمال الشيعة والسنة، وأولئك هم المؤمنون والمسلمون الحنفاء، الذين لا يشركون ربّهم شيئًا في التكوين والتشريع والتحكيم، ويمهّدون لحكومة خليفته في الأرض، وأولئك هم المهتدون.



الموقع الإلكتروني لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني
قسم مراجعة المقادير

الموقع الإلكتروني لمكتب المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى



فيسبوك

تويتر

انستغرام

رابط الموضوع الذي تريده.